مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٥٩**

الخميس، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيد حمود
	أستراليا	السيد كينغ
	تشاد	السيد منغرال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي أه
	رواندا	السيد ندوهونهيريغي
	شيلي	السيد باروس
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2014/279)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1400856 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2014/279)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/279، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): شكرا لك، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أطلع مجلس الأمن على المعلومات عن الحالة في دارفور. عقب نشر التقرير الدوري للأمين العام (S/2014/279) في ١٥ نيسان/أبريل عن أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)، أود أن أتشاطر والمجلس آخر التطورات المتعلقة بعملية السلام في دارفور، والحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة. وسوف أغتنم أيضا هذه الفرصة كي أطلع المجلس على التدابير التي اتخذها الأمانة العامة، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي ويوناميد، لتنفيذ التوصيات الواردة في القرار ٢١٤٨ (٢٠١٤) بشأن تعزيز البعثة وتبسيط عملياتها.

كما يدرك أعضاء المجلس، تشهد دارفور حاليا، بعد فترة من الهدوء النسبي، عودة لأعمال العنف. فالوضع الراهن يتصف بالتشريد الجماعي للسكان، والخلافات البارزة بين الحلفاء المحليين التابعين للسلطات السودانية، الأمر الذي يتفاقم بفعل تزايد المنافسات السياسية. وتشتد هذه الاضطرابات في شمال دارفور بصفة خاصة، حيث باتت السيطرة على كل من الادارة المحلية والموارد المعدنية، لا سيما ترسبات الذهب، عرضة للخطر. كل هذا أدى إلى اندلاع القتال في ما بين المؤيدين للجهات الفاعلة الرئيسية، وسبّب أحيانا كثيرة وقوع إصابات خطيرة في صفوف السكان المدنيين.

وينبغي ألا ننسى السياق الاقتصادي في المنطقة، وهو سياق ينطوي على الكثير من المشاكل ويؤدي إلى تفاقم الصعوبات.

وقد جرى نشر ميليشيا موالية للحكومة تُعرف باسم قوات الدعم السريع في المنطقة، ما أسهم في تعريض السكان المدنيين للمزيد من المخاطر الجسيمة، لا سيما في مختلف أنحاء شمال وجنوب دارفور. وتشمل أعمال العنف والانتهاكات التي تتحمل هذه الميليشيات المسؤولية عنها استهداف المدنيين ونهب وإحراق القرى وسلب الممتلكات والثروة الحيوانية. وفي الوقت نفسه، صعدت الجماعات المتمردة التي لم توقع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور هجماتها على المواقع الحكومية، لا سيما في منطقة جبل مرة في شمال دارفور وعلى نحو متقطع بدرجة أكبر في أجزاء من جنوب دارفور.

وقد ردت القوات المسلحة السودانية بتكثيف عملياتها، مستخدمة القصف المدفعي والجوي. وأدى ذلك إلى العديد من الخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين وتشريد الكثير من البشر، لا سيما في يومي ١٩ و ٢٧ شباط/فبراير،

عندما نفذت القوات المسلحة السودانية، بدعم من قوات الدعم السريع، عملية بالقرب من أم قونجة الواقعة على بعد ٥٠ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من نيالا. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هذه العملية وحدها قد أدت إلى نزوح ما بين ٣٠ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ شخص، فروا من ديارهم ولجأوا إلى مناطق أكثر قربا من نيالا وإلى مخيمات السلام وكلمة ولابادو المخصصة للنازحين.

ومن الواضح أن كل أعمال العنف هذه قد أدت إلى ازدياد الحالة الإنسانية في دارفور سوءا. وتشير تقديرات المكتب إلى أن عدد النازحين منذ كانون الثاني/يناير قد تجاوز الآن ٣٧٠ ٠٠٠ شخص، لم يعد ثلثاهم بعد إلى ديارهم. ووفقا للمكتب أيضا، فإن العدد الإجمالي للنازحين في دارفور يتجاوز الآن مليوني شخص، الأمر الذي يجعل الأزمة واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وكما يؤكد تقرير الأمين العام، فإنه على الرغم من أن معظم النازحين حديثا تلقوا على الأقل شكلا من أشكال المساعدة، فإن القيود التي تفرضها الأطراف المتحاربة على التنقل تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية إليهم بالسرعة الكافية وبكميات كافية. كما يحول تقييد التنقل دون وفاء العملية المختلطة بولايتها بالطريقة التي كنا نود أن نراها بها، وذلك بتوفير الحماية للمدنيين الذين يواجهون تفاقم حالة انعدام الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي هذه البيئة التي تعج بالتحديات، تركز العملية المختلطة على اتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة تعبر عن الأولويات الرئيسية للاستعراض الاستراتيجي على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير (S/2014/138) والتي أيدها مجلس الأمن في القرار ٢١٤٨ (٢٠١٤) المتخذ في ٣ نيسان/أبريل. وكما يعلم المجلس، فإن هذه الأولويات الثلاث هي: أولا، التوسط بين حكومة السودان والحركات المسلحة التي لم توقع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، مع أخذ التحول الديمقراطي الجاري حاليا على الصعيد الوطني في الاعتبار؛ وثانيا، دعم الوساطة في النزاعات القبلية، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير ترمي إلى معالجة أسبابها الجذرية بالاشتراك مع الفريق القطري؛ وثالثا، حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وضمان سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وبخصوص هذه الأولويات الاستراتيجية، فإنني أرحب باقتراح كبير الوسطاء المشترك أن يجري، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وضع إطار مشترك للمفاوضات السياسية في سياق الحوار الوطني. وحسبما أعلن الرئيس البشير، فإن هذا الحوار الوطني يمكن أن يرسي الأسس لتحقيق الاستقرار والازدهار في السودان، وذلك إذا كان شاملا للجميع وشفافا ومفتوحا ومراعيا لشواغل ومصالح قطاع عريض من المجتمع السوداني. ولوثيقة الدوحة دور هام في هذا السياق لأنها تسعى إلى معالجة الشواغل الخاصة بدارفور، والتي تشمل التنمية الاقتصادية التي تمس الحاجة إليها والمنصوص عليها في استراتيجية تنمية دارفور.

تواصل العملية المختلطة، وفقا لولايتها وفي حدود قدراتها، حماية المدنيين الذين يحدق بهم خطر التعرض للعنف الجسدي بغض النظر عن مصدره، وذلك وفقا لولايتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويولى اهتمام خاص لحماية النازحين المعرضين بشدة للخطر، لا سيما النساء والأطفال، بالتنسيق مع شركاء المساعدة الإنسانية، والذين تعمل البعثة معهم عن كثب لضمان توفير الحماية والمأوى والمياه للنازحين، فضلا عن تقديم خدمات الدعم الأخرى في حالات الطوارئ. وتقوم العملية المختلطة، من خلال برنامجها للمصالحة بين القبائل، بدور هام في معالجة الصراعات المحلية وتشجيع التعايش السلمي من خلال بذل مساع حميدة للوساطة المحلية في النزاعات القبلية، مثل اتفاق المصالحة الذي تم التوقيع عليه

بين الرزيقات والقِمِر في ١٢ آذار/مارس، والذي يشكل مثالا لنجاح جهود البعثة لتيسير الوساطة في شمال دارفور.

وفي ضوء البيئة السياسية والأمنية في دارفور والتحديات التي تتعامل معها العملية المختلطة في سياق الاضطلاع بولايتها على نحو فعال، اتخذنا خطوات ترمي إلى تعزيز وترشيد البعثة. فقد أُعدت خطة عمل ويجري رصد تنفيذها بانتظام، بما في ذلك من قبل الفريق القطري. ووفقا للأولويات الاستراتيجية المنقحة التي أوصى بها الاستعراض، يجري خفض عنصر الشرطة في العملية المختلطة بواقع ٧٢٣ ضابطا وأربع وحدات شرطة مشكلة؛ وسيجري خفض العنصر العسكري بمقدار ٢٠٠ من المراقبين العسكريين وضباط الأركان وضباط الاتصال، وذلك في أعقاب استعراض أُجري لانتشارهم ومهامهم. وسيجري قريبا إعادة سرية نقل ثقيل إلى وطنها. وتعكف إدارتي، بالتعاون مع العملية المختلطة، على وضع خطة لتنفيذ هذه التخفيضات في أقرب وقت ممكن مع أخذ مجموعات المهارات اللازمة التي ستظل هناك حاجة إليها في الاعتبار بطبيعة الحال.

وقد بدأت المرحلة الأولى لترشيد العنصر المدني، استنادا إلى أولوياتنا وما يمكننا تحقيقه. وحددنا بالفعل التخفيضات اللازمة في عدد من القطاعات، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشؤون الجنسانية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحماية الطفل وسيادة القانون. ولكن سيُنظر إلى جميع القطاعات المدنية الأخرى باعتبارها جزءا من المرحلة الثانية في الأسابيع المقبلة، وهو ما سوف نوافيكم بمعلومات عنه في التقرير المقبل للأمين العام.

في الوقت نفسه، وبدعم من المقر، تشرع العملية المختلطة والفريق القطري في العمل معا من أجل زيادة فعالية التخطيط التشغيلي الاستراتيجي وتنفيذ آلية للرقابة تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة. ويجري إنشاء الآليات الأساسية ذات الصلة بالعمليات المتكاملة والإبلاغ، ونحن بصدد تشديد الإدارة التشغيلية والاستراتيجية إجمالا. ويجري السعي إلى زيادة فعالية الاتصالات مع حكومة السودان من أجل تحسين التعاون بشأن مسائل المعدات المملوكة للوحدات والحصول على التأشيرات والوصول. ومن ثم، فإنه بينما يجري ترشيد القدرات التي لا يمكن أن تُحدث أثرا على أرض الواقع في البيئة السياسية والأمنية الراهنة، بدأت البعثة تحرز مزيدا من التقدم في الميدان من خلال بناء علاقات أقوى وتطبيق الإدارة المتكاملة. وأعد بمواصلة بذل تلك الجهود والاستفادة منها.

(تكلم بالفرنسية)

إن دارفور أمام مفترق الطرق مرة أخرى. فمنذ بداية هذا العام، ظهرت ديناميات جديدة تترك أثرا كبيرا على السكان، وهي حالة نعتقد أنها ينبغي أن تقودنا إلى إعادة تكييف استجابتنا. وهذا يعني على وجه الخصوص ضرورة تحسين التعاون في مختلف السياقات – أولا، بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ثم بين العملية المختلطة وحكومة السودان وأخيرا، بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري – وذلك من أجل تحسين دعم أنشطة البعثة.

وأكثر من أي مكان آخر، ينبغي تقديم كل الدعم السياسي الممكن لجهود الوساطة في دارفور ويتعين أن تكون مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين متسقة ومتواصلة بهدف إطلاق حوار بناء، والذي لا يزال هدفه هو إحلال السلام الدائم.

في هذا الصدد، فإن الدعم السياسي الذي يقدمه مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، جنبا إلى جنب مع الجهود الجارية التي يبذلها كبير الوسطاء المشترك، لإقناع الأطراف بالدخول في مفاوضات مباشرة، والحركات المتمردة بالانضمام إلى عملية السلام، يكتسي أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد النور (السودان): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلسكم الموقر بعد تسلم مهامي كممثل دائم للسودان، أود في المستهل أن أعرب عن تقديرنا للدور الذي تقوم به الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة دعما لتعزيز السلام والاستقرار في السودان، وأتقدم شخصيا لكم السيدة الرئيسة بالتحية مشيرا للدور الرائد الذي تضطلع به نيجيريا على صعيد صيانة السلم والأمن في أفريقيا وبصفة خاصة في السودان. وأشكر السيد إرفيه لادسو وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام على الإفادات التي أدلى بها للتو، وأن أؤكد لكم جميعا، السادة أعضاء المجلس، أنني هنا من أجل التعاون والتنسيق معكم جميعا.

أشار التقرير المعروض عليكم في الفقرة ٣٠ إلى مبادرة الحوار القومي الشامل التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية، ارتكازا على أولويات محددة هي السلام والأمن والإصلاح السياسي والاقتصادي وإرساء الديمقراطية والهوية الوطنية. وإننا إذ نثمن ترحيب التقرير بهذه المبادرة ونعرب عن تقديرنا لترحيب مجلسكم الموقر في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤)، فإننا نطالب المجتمع الدولي وبصفة خاصة مجلس الأمن بالترحيب بهذا الإعلان بصورة أقوى ويدعمه حتى يكون ذلك رسالة لتشجيع الحركات المسلحة على إلقاء السلاح، والانخراط في الحوار في ضوء الضمانات التي كفلتها الحكومة من أجل مشاركتها، بدون تقييد أو حجر كغيرها من الأحزاب السياسية، ولذلك فإننا نؤكد أن نجاح مبادرة الحوار الوطني الشامل هي الطريق الوحيد لاستكمال الأمن والاستقرار في دارفور.

أشار التقرير المعروض عليكم في أكثر من موقع، إلى النزاعات القبلية التي وقعت بين مختلف القبائل خلال الفترة الماضية والآثار الإنسانية التي ترتبت على تلك المواجهات غير أن التقرير قد رحب في محور التوصيات والاستنتاجات في الفقرة ٧٤ بجهود حكومة السودان الرامية إلى احتواء هذه المواجهات القبلية والتوصل إلى اتفاقات صلح وتسويات بين هذه القبائل. ولذلك، فإننا نؤكد لكم عزمنا على الاستمرار في هذه الجهود وصولا لمعالجات شاملة ومستدامة لجذور ومسببات هذه المواجهات القبلية بالتنسيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والمكتب القطري للأمم المتحدة. وأشير في هذا السياق، للدور الهام الذي يضطلع به السيد الرئيس إدريس ديبي رئيس دولة تشاد الشقيقة، إسهاما منه في احتواء هذه المواجهات القبلية وإلحاق الحركات الرافضة للسلام بوثيقة الدوحة والمقررات البناءة التي اعتمدها الملتقى الذي استضافته دولة تشاد في منطقة أم جرس للمرة الثانية في إطار هذه الجهود، والذي شهد مشاركة واسعة من مختلف ممثلي الزعامات المحلية في دارفور.

أشار التقرير المعروض عليكم في أكثر من فقرة إلى نشر قوات الدعم السريع في دارفور واصفا تلك القوات بأنها ميليشيا وأن أفرادها قد جرى تجنيدهم من دارفور وتدريبهم في الخرطوم، ونود أن نوضح أن تلك القوات هي قوات نظامية من ضمن تشكيلات القوات المسلحة وأنها تخضع لقوانين ولوائح القوات المسلحة، وقد جاء نشرها في دارفور لمواجهة الأعمال العسكرية التي قامت بها المجموعات المسلحة ضد المدنيين هناك.

إننا نثمن الجهود المقدرة التي يقوم بها الوسيط المشترك محمد بن شامباس من أجل إلحاق الحركات الرافضة للسلام بوثيقة الدوحة والاتصالات التي أجراها مع قادة الحركات المسلحة الثلاث، مني مناوي وجبريل إبراهيم وعبد الواحد

محمد نور، وبالرغم من أن التقرير قد أكد في الفقرة ٣١ أن قادة هذه الحركات قد رحبوا بمبادرة الحوار الوطني الشامل واعتبروها خطوة إيجابية، إلا أن التقرير أكد في ذات الفقرة أنهم لم يلتزموا بالمشاركة بعد، ويؤكد ذلك مدى أهمية ما أشرت إليه في صدر بياني حول أهمية أن يرحب مجلس الأمن الموقر بهذا الحوار ويدعمه حتى تتخلى الحركات عن الشكوك والتوجس بعد أن تم توفير كل الضمانات اللازمة لتأمين مشاركتها وكامل حريتها في التعبير.

في الختام، نشير إلى أنه في زخم هذا الحراك السياسي والتفاعل الإيجابي مع مبادرة السيد رئيس الجمهورية، ودعوته للحوار القومي الشامل، بما في ذلك الحركات المسلحة، فقد انطلقت بالأمس المفاوضات في أديس أبابا بين حكومة السودان والحركة الشعبية قطاع الشمال، وكما تعلمون فإن حركات دارفور المسلحة والحركة الشعبية قطاع الشمال تنضوي جميعا تحت مظلة تحالف الجبهة الثورية السودانية وقد سبقت الإشارة إلى تأكيد كافة الضمانات من جانب الحكومة لتأمين مشاركتها في الحوار الشامل، بما يعزز بشكل أكبر فرص التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ومستدامة للأوضاع في دارفور وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.